الأمم المتحدة

A/ES-10/907–S/2022/603

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 8 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يتواصل العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة المحاصر لليوم الرابع على التوالي متسببا في مقتل المزيد من المدنيين وإيقاع دمار همجي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي أنا عاكف فيه على كتابة هذه الرسالة إليكم، قُتل 44 فلسطينيا، من بينهم 15 طفلا، وجرح ما يقرب من 400 آخرين، حيث طوقت مئات الطائرات الحربية الإسرائيلية غزة وقصفتها، متخذة من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء – أطفالا ونساء ورجالا، هدفا لها متسببة في قتلهم وتشويههم. ونزح أيضا آلاف المدنيين خوفا من أن يدفنوا تحت الأنقاض في الغارات الجوية الإسرائيلية الدائبة على المباني والأحياء السكنية، مما أدى إلى إصابة السكان المدنيين بالصدمة مرة أخرى في العدوان الإسرائيلي الخامس على غزة في أقل من 15 عاما.

وقد أدى القصف الإسرائيلي العشوائي لمخيم جباليا للاجئين إلى إبادة تسعة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال. وأظهرت لقطات مصورة مروعة اللحظة التي انتشلت فيها جثث الأطفال من تحت الأنقاض معفرة بالتراب ومضرجة بالدم. وفي هجوم آخر، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية سيارات في بيت حانون، فأسفر القصف عن مقتل امرأة تبلغ من العمر 62 عاما كانت تحضر حفل زفاف ابنها ورجل يبلغ من العمر 50 عاما كان في طريقه إلى رفع الأذان في مسجد محلي.

وأمس، أغرقت ليلةٌ أخرى غزة في رعب لا نهاية له وجلبت إليها الدمار حيث قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية عشوائيا العديد من مخيمات اللاجئين، فأسفر ذلك القصف عن مقتل 12 فلسطينيا وإصابة عشرات آخرين بجروح خطيرة. على أن القصف الإسرائيلي الأخير لمخيمات اللاجئين المكتظة ليس بالأمر الجديد، حيث قضت إسرائيل كليا مرات متكررة على مخيمات للاجئين في اعتداءات سابقة على غزة،

22-12362 (A) 110822 160822

الرجاء إعادة استعمال الورق

ودمرت عشرات الآلاف من المنازل وشردت مئات الآلاف في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، حيث لا تتجاوز مساحتها 365 كيلومترا مربعا. إن من الواجب أن تساءل إسرائيل عن قصفها الأخير لمخيمات اللاجئين في غزة، بالنظر إلى أنها لم تتحمل بعد العواقب الكاملة للمساءلة عن جرائم الحرب وأعمال التدمير الوحشي الموثقة جيدا التي ارتكبتها في البريج والشاطئ وجباليا وخان يونس وخزاعة ورفح والشجاعية وأماكن أخرى في غزة المحاصرة.

فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، قتلت إسرائيل أكثر من 000 10 فلسطيني، من ضمنهم أكثر من 000 2 طفل. وما ترتكبه إسرائيل من قتل مستمر للأطفال الفلسطينيين ينبغي أن يذكّر المجتمعَ الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بأن الأطفال مشمولون بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، وإسرائيل من الأطراف الموقعة عليها. وبما أن الأطفال الفلسطينيين ما زالوا يستهدفون ويقتلون خلال عمليات العدوان الإسرائيلي المتكررة، فيجب أن نسأل مرة أخرى: ألا يحق للأطفال الفلسطينيين أن يتمتعوا بهذه الحقوق العالمية وبأشكال الحماية التي يخولها لهم القانون الدولي؟

ولم تؤد عقود من التقاعس عن العمل إلا إلى تشجيع إسرائيل على الإفلات من العقاب وأعطت الضوء الأخضر لهذا العدوان الأخير؛ فهي تعول على مجلس الأمن في لزوم الصمت وتستغل ذلك في نفس الوقت لترسيخ احتلالها الاستعماري ونظام الفصل العنصري الذي تقيمه. ولكن العالم لا يمكن أن يغض الطرف عن معاناة الشعب الفلسطيني، لأن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لم يعد لها مكان في القرن الحادي والعشرين، وكان من المفترض أن تنفيها البشرية منذ زمن بعيد.

وفي ضوء تمادي إسرائيل في انتهاكاتها لحقوق الإنسان وفي جرائم الحرب التي تقترفها وإمعانها في الترويج للأباطيل بذريعة "الدفاع عن النفس"، فإن دولة فلسطين تشدد على الأمور التالية:

- إن القصف المتكرر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة هو دليل واضح على فشل السياسات الإسرائيلية المتمثلة في الحصار اللاإنساني والحروب العدوانية التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج العنف وإيقاع المزيد من الضحايا والدمار والمعاناة في صفوف المدنيين.
- إنه لا يوجد حق في ارتكاب المجازر، ولا يوجد مبرر لاستهداف المدنيين أو شن هجمات عشوائية عليهم. لقد استخدمت السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال نفس الأعذار واستغلتها لقصف غزة مرارا وتكرارا على مر السنين، في ازدراء تام للقانون، دون نهاية تلوح في الأفق ودون ملاذ آمن للشعب الفلسطيني.
- إن هذه الحالة لا تؤدي إلا إلى زيادة تأكيد ضرورة توفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني، حيث إن استخفاف إسرائيل بحياة المدنيين، بما في ذلك حياة الأطفال، يتضح مرة أخرى في أجلى مظاهره.
- إن الأمين العام قد حذر في تقريره الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح من أن تكرار الهجمات التي شنتها إسرائيل في أيار/مايو 2021 ضد الأطفال الفلسطينيين يبرر إدراج إسرائيل في القائمة. ونعتقد أن هذا الإدراج في القائمة قد طال انتظاره وأن قتل الأطفال خلال هذه الحرب العدوانية الأخيرة إنما يؤكد ضرورة هذا الإجراء.

- إن هذا العدوان الأخير يبرهن مجددا على الضرورة الملحة لإيجاد أفق سياسي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بجميع مظاهره وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل وفقا للمرجعيات المعترف بها دوليا والقانون الدولي. ولن يكون البديل منه سوى المزيد من إراقة الدماء والمعاناة والقمع لأمة بأكملها.

وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، شنت إسرائيل خمسة اعتداءات عسكرية على غزة فضربت حصارا لاإنسانيا على أكثر من مليوني فلسطيني، يعيشون تحت تهديد العنف كل دقيقة من يومهم، ولا يعرفون متى ولا أين ستقع الغارة الجوية الإسرائيلية التالية. وهذا ظلم جسيم لا يمكن تجاهله، حيث إن الحصار المفروض منذ 15 عاما قد حول غزة إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، يحاصر فيه أفراد شعبنا الذين ليس لديهم أي مكان يفزعون إليه هروبا من اعتداءات الاحتلال. وقد ذكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، في بيانه الذي أدلى به خلال الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي، ما يلي بشأن الواقع القاسي والمظلم في غزة:

> كثيرا ما يطلق على غزة أنها أكبر سجن مفتوح في العالم، حيث تتمتع السلطة القائمة بالاحتلال بسلطة كاملة في تحديد ما يدخل إلى القطاع ويخرج منه، سواء تعلق الأمر بالأشخاص أم بالبضائع. ولا يوجد وضع آخر مماثل في العالم الحديث حيث حاصرت قوة أجنبية مجتمعا من الناس بأسره وشددت عليه الخناق. وعندما يعاود العنف طرق أبواب الفلسطينيين في غزة، كما هو الشأن دائما، فلا مهرب ولا مفر لهم منه. إن استمرار فرض هذه القيود المنتسبة إلى العصور الوسطى على الحريات الأساسية منذ 14 عاما والمدةُ في تصاعد، هو وصمة عار مخزية على جبين إنسانيتنا.

ونكرر تأكيد نداءاتنا المستمرة إلى مجلس الأمن للاضطلاع بواجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعمل على وجه الاستعجال وبروح المسؤولية من أجل وقف الهجوم الإسرائيلي. وندعو المجلس مرة أخرى – وقد انضمت إلينا بلدان وشعوب من قاطبة أنحاء العالم، على نحو ما يتضح من البيانات والمناشدات العديدة الصادرة – إلى الارتقاء إلى مستوى المسؤولية المنوطة به لوقف انتهاكات إسرائيل وإنقاذ أرواح الأبرياء.

وقد كثفت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا سياساتها الاستعمارية في القدس في محاولة لترسيخ نظام الفصل العنصري وتوطيده في فلسطين. وفي هذا الصدد، لا بد وأن نوجه الانتباه إلى التحريض والخطاب الملهب للمشاعر المستمرين للسياسيين الإسرائيليين والزعماء الدينيين المتطرفين وجماعات المستوطنين الذين ينتمون إلى اليمين المتطرف. فجماعات من غوغاء المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين يقتحمون المسجد الأقصى/الحرم الشريف بحماية من الجنود الإسرائيليين ومساعدة منهم، ويؤدون شعائر دينية في هذا المكان المقدس، منتهكين بذلك الوضع التاريخي والقانوني الراهن، وهذا تصرف يزيد من تأجيج المشاعر ومظاهر التوتر الديني وينذر بإشعال فتيل موجة أخرى من أعمال العنف.

وفي القدس أيضا، تُسرِّع سلسلةٌ من الإعلانات والمخططات الإسرائيلية من وتيرة توسيع المستوطنات غير القانونية في فلسطين المحتلة، ولا سيما في القدس وحولها. فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لبناء 700 وحدة استيطانية في القدس الشرقية وأكثر من 400 1 وحدة استيطانية في ما يسمى بمستوطنتي "هار حوما" و "جفعات هماتوس"، اللتين سيُنقل إليهما بشكل غير قانوني ألوف إضافية من المستوطنين الإسرائيليين في سياق تسريع إسرائيل محاولاتها لفصل القدس تماما عن بيت لحم من أجل

تقويض وحدة الأرض الفلسطينية وتقليص الوجود الفلسطيني في القدس بشكل كبير. وكما لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "إن التدابير الإسرائيلية عزلت بصورة متزايدة القدس الشرقية، التي كانت محور الحياة السياسية والتجارية والدينية والثقافية لجميع السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، عن بقية الضفة الغربية وعن قطاع غزة".

وحيث تُكثِّف إسرائيل سياساتها الاستعمارية عن طريق اعتداءاتها المتكررة على الأماكن المقدسة وتماديها في توسيع المستوطنات غير القانونية، نذكّر مرة أخرى أن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال وهي لا تتمتع بأي حقوق سيادية على الإطلاق في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك البلدة القديمة وأماكنها المقدسة، بغض النظر عن أي ادعاءات أو تصريحات انفرادية، أو ما يسمى بـ "القانون الأساسي" أو غير ذلك. وعلاوة على ذلك، نحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على تعزيز سيادة القانون وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان، في جملة أمور، "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية..."، ودعا إلى وقف جميع هذه السياسات والتدابير غير القانونية، وشدد على أن مجلس الأمن "لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس".

لقد تردد مجلس الأمن مرات عديدة جدا في الماضي عن التصدي للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة. ويتعين على المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالواجبات الواقعة على كاهل كلٍّ واحد واستخدام جميع الوسائل والتدابير التي يتيحها القانون الدولي لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في نهاية المطاف بموجب كامل نطاق القانون، بما في ذلك بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من أجل تحميل مرتكبي جرائم الحرب المذكورة، الذين يتباهون جهارا باعتداءاتهم على الشعب الفلسطيني ويتفاخرون بها، المسؤوليةَ وصدِّهم عن اقتراف المزيد من الجرائم ضد شعبنا.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 761 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 5 آب/أغسطس 2022 (A/ES-10/908-S/2022/602)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم